من دروس الصراع حول الحرم القدسي

أنطوان شلحت

يُرجِعُ كُثُرٌ أحد أبرز أسباب احتدام الصراع حول الحرم القدسي الشريف إلى اتساع حجم المجموعات اليهودية المسيانية المتطرّفة التي تعتبر أن الهيكلين، الأول والثاني، أقيما في موقع الحرم، وتدعو إلى إعادة بنائهما. وتنظّم هذه الحركات دخول مجموعاتٍ يهوديةٍ إلى الحرم يكون عادةً تحت حماية عناصر الشرطة الإسرائيلية، غير أن المؤسّسة الدينية اليهودية تحظر دخول اليهود إلى الحرم، وهي تعلّل هذا بأن الظروف الحالية لا تسمح بذلك، لأنه ينبغي أن تتوفر عدة أمور قبل الدخول إلى المكان، وبضمنها ظهور «المسيح المُنتظر». وثمّة من يعتقد، وفي هذا جانب من الصواب، أن الخلاف الديني اليهودي حول إباحة الصلاة أو تحريمها في باحة الحرم لا معنى له بتاتًا، لأنه لا يلغي واقع أن من يحلّل أو يحرّم لا يعترف بأن الحرم إسلامي، والفارق بينهما يرتبط بمتطلبات اللحظة والمخاطر المتوقعة فقط، لا بالغاية البعيدة، المُشتهاة. ويتوازى اتساع حجم هذه الحركات مع تعزيز طابع إسرائيل الديني في بُعده الأرثوذكسي خلال الأعوام الأخيرة، ما حوّلها إلى دولةٍ يهوديةٍ أكثر أرثوذكسية. وساهمت في ذلك، من بين أمور أخرى، مجموعة قوانين وسلوكيات اتخذتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في سياساتها بشكل عام. وفي ما يتعلق بتديين المجال العمومي، وهذا ينعكس على علاقة الدين والدولة، وعلى قوة الشارع العلماني ونفوذه، ويؤدّي إلى إعطاء مجموعة صغيرة في المجتمع الإسرائيلي إمكان التحكم والهيمنة في هذا المجال، وفي نمط الحياة في المجتمع الإسرائيلي، كما أنه يساهم في تأزيم علاقات إسرائيل مع الجماعات اليهودية في العالم، والتي لا تنتمي في غالبها إلى التيار الأرثوذكسي.

ولكن الأساس يظلّ أن هذا الصراع ينطلق من أول مُحرّكات الفكر الصهيوني، الذي قد يكون نشأ في كنف دعاوى علمانية، بيد أنه سرعان ما أدرك أنه لن يستقيم من دون المبرّر الديني، ولا سيما في ذلك الجانب المتعلق بـ«الحق التاريخي» و«الوعد الإلهي». ومنذ بدايتها، تحدّثت الحركة الصهيونية، كما يؤكّد باحثون إسرائيليون أيضًا، بصوتين: البراغماتي الذي سعى إلى إقامة دولة يهودية، والنبوئي الذي ينسب إلى إقامة دولة كهذه دلالات الخلاص اليهودي. ومن هؤلاء من يعتبر أن ازدياد «حركات الهيكل» يُعدّ «جزءًا من توجهات ما بعد صهيونية»، مشيرًا إلى أن «المشروع الصهيوني وصل إلى نوع من استنفاد ذاته، وتنشأ مكانه حركاتٌ تطرح أسئلة حول جوهر المشروع الصهيوني ومضمونه وشرعيته. وهي حركاتٌ تقول إن الصهيونية أحضرت اليهود إلى هنا، والآن حان الوقت للتحرك قدمًا، ولأن نستمر من هنا، الآن هو وقت الخلاص». كما أن هناك بينهم من أعاد إلى الأذهان تحذيرًا أطلقه الباحث في شؤون الصوفية اليهودية، غيرشوم شالوم، عام 1926، مما سماها «القوة الدينية المخزنة بكثافة» في الصهيونية، متسائلًا فيما إذا كانت ستنفجر يومًا ما؟

وتمثلت أولى نُذر هذا الانفجار في حرب حزيران 1967، والتي نُشرت في إثرها صورة لجندي إسرائيلي وهو يجهش في البكاء عند «حائط المبكى» (البراق) في كل أنحاء العالم، وبدت في نظر كثيرين كما لو أنها تعبّر، في عيون الإسرائيليين، عن مضمون مُركّبٍ جديدٍ للدولة والمقدّس، أو لما وُصف بأنه «العسكرية والتوراتية». وفي هذا الصدد، كتب أحد الصحافيين في صحيفة معاريف، وهو يحكي كيف جرى تحرير «العاصمة» قائلًا: «جاء المسيح المخلص إلى القدس أمس.. كان متعبًا وشايبًا، وكان يركب على دبابة»!

هناك أكثر من واقعة على أن إسرائيل الرسمية كانت مدركة ما حذّر منه شالوم، وكذلك لأن السيطرة على الحرم القدسي الشريف ستفجّر مشاعر دينية يهودية مكتومة، مُقدّر لها أن تتسع بمرور الوقت، وأبرز هذه الوقائع تفيد بأن وزير الدفاع الإسرائيلي لدى احتلال القدس في 1967، موشيه دايان، تردّد بعض الشيء قبل إصدار الأمر باحتلال الحرم، وتساءل «ما حاجتنا إلى كل هذا الفاتيكان؟»، غير أن تردّده لم يدم أكثر من 12 ساعة.

عندما يخضع القضاء العراقي لسلطان السياسة

عبد اللطيف السعدون

ليس لك، وأنت تتابع ما يجري في العراق في هذه الأيام، سوى أن تضحك أو تبكي، والأمر سيّان، ما دام القضاء هناك يخضع لسلطان السياسة، وما دام القانون غائباً عن كل صعيد، وما دام رجال القضاء قد ارتضوا لأنفسهم أن يكونوا أدواتٍ في أيدي «الحيتان» والأفّاقين ورجال الميليشيات، وليس أكثر إيلاماً من أن يسقط هذا المرفق المهم تحت أقدام السياسيين، وفي سبيل تحقيق مآربهم الخاصة.

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، فلا بد من أن نذكر هنا بالخير رئيس وزراء بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، ونستون تشرشل، الذي أصبحت مقولته مثلاً، وهو يتأمل الدمار الذي حل ببلاده: «لا تقلقوا على بريطانيا ما دام القضاء بخير»، وأيضاً الجنرال شارل ديغول الذي سأل عن حال القضاء ساعة دخوله باريس بعد تحريرها من الاحتلال النازي، وعندما قيل له إن القضاء الفرنسي لم يفقد نزاهته بعد، التفت إلى وزيره الروائي والمفكر أندريه مالرو، ليقول له «نستطيع إذن أن نبدأ الآن معركة بناء فرنسا من جديد». ونستذكر تاريخ «بلاد النهرين» منذ العهد السومري، ونقرأ أن رجاله ابتكروا القوانين التي تقيم العدل وتحقق المساواة ابتداء من إصلاحات أوركاجينا وقوانين نمرود ثم قانون أشنونا الذي يعد أقدم الشرائع في تاريخ البشر، وصولاً إلى قوانين حمورابي التي شكلت البداية نحو توجّه دول العالم لإرساء نظام قانوني عادل وقضاء مستقل.

ونسترجع أيضاً عهد الملوك الذين حكموا العراق منذ عشرينيات القرن المنصرم، حيث نلمس اهتمام النخبة السياسية آنذاك بالقضاء والسعي إلى إشاعة مبدأ استقلاليته عن أية مؤثرات، وعدم التدخل في أحكامه. وفي حينه، أرسي تقليد مهم، عندما وضعت لوحة خلف مقعد القاضي، كتبت عليها الحكمة التي قال بها ابن خلدون «العدل أساس الملك»، للدلالة على أن بناء المجتمعات والدول يبدأ من القضاء الذي يقيم العدل، ويحقّ الحق، ويقتصّ من المجرمين، وإذا كانت الجمهوريات التي خلفت عهد الملوك قد شهدت، على نحو أو آخر، انتهاكات فظة في ميدان القضاء في أكثر من قضية ومحاكمة، فإن احترام القانون والسعي إلى التوعية على دوره في نهضة الشعوب وتقدّمها، كان السمة الغالبة على مؤسسة القضاء ولدى القضاة أنفسهم، لكن الطامة الكبرى التي نزلت بالعراق وأهله في السنوات العشرين التي أعقبت الغزو الأميركي، واستحواذ «وكلاء» إيران على السلطة والقرار، كانت في جنوح المحاكم العراقية نحو إصدار أحكام لا تخالف القوانين والأعراف فحسب، إنما تؤسّس للفوضى، وتعيق نهوض البلد وتطوّره جرّاء خضوع الجسد القضائي لمشيئة السياسيين ورغباتهم. ولا أدلّ على ذلك من أحكام صدرت بحق عدد من كبار لصوص المال العام، ومنهم وزراء ونواب وأصحاب درجات خاصة، تفاخروا علناً أمام كاميرات التلفزيون بأنهم ارتشوا واستغلوا مواقعهم وتقاسموا «الكعكة» مع نظرائهم، (هل كانوا يستخفون بمواطنيهم الذين لا يملكون شروى نقير ويسخرون منهم؟)، لكن القضاء في النهاية غفر لهم ذنوبهم، وأسقط عنهم تبعة خطاياهم، وأوجد المبرّرات غير المعقولة للعفو عنهم، وعادوا أبرياء كما ولدتهم أمهاتهم!

وفي جديد «مسلسل» القضاء العراقي المستقل (!!) أن محكمة النزاهة أسقطت تهماً موجهة إلى سياسيين هاربين على خلفية ما قيل في حينه عن ضلوعهم بالإرهاب، واستغلال بعضهم المال العام من دون أن تقدّم المحكمة تبريراً لقرارها، ويقال إن ذلك جرى بوساطة سياسيين معلومين، وضمن موجبات الصراع القائم بين أطراف «العملية السياسية» التي توشك على الموت.

هكذا في العراق، إذا سرق الوزير تركوه وأفرجوا عنه، فيما إذا سرق طفل جائع علبة مناديل ورقية كي يقايضها برغيف خبز أقاموا عليه الحد.

(كاتب عراقي في كاراكاس)

الذهب لإعادة أموال المودعين في لبنان

صقر أبو فخر

أعلن نائب رئيس الحكومة اللبنانية سعادة الشامي في مقابلة تلفزيونية (قناة الجديد، 3/4/2022) أن الدولة اللبنانية أفلست، وأفلس معها المصرف المركزي اللبناني. وقد أثار تصريحه هذا امتعاضاً كبيراً لدى المصارف اللبنانية، واستغراباً في الوقت نفسه عند خبراء المال والاقتصاد. ومدعاة هذا الامتعاض والاستغراب أن الدولة اللبنانية التي توقفت عن دفع أقساط ديونها باليوروبوند في 7/3/2020، وهو ما كان بداية الأزمة المالية والنقدية بصورتها الكارثية، لم تجعل أحداً يتجرّأ على القول إن الدولة اللبنانية أفلست حقاً، فالتوقف عن الدفع مصطلح محاسبي وقانوني ينطبق على الشركات المساهمة والمصارف وشركات التضامن والأفراد، وهو يعني الإفلاس بالفعل، لكنه لا ينطبق على الدول؛ فالدولة ليست شركة تجارية كي تُفلس. إنها تصبح، في حال توقفها عن الدفع، مدينة، أو متعثّرة. غير أن ثمة وقائع في التاريخ القريب تؤكد إفلاس بعض الدول، وحتى الإمبراطوريات كالإمبراطورية العثمانية. في سنة 1875، أعلنت الإمبراطورية العثمانية إفلاسها، وعدم قدرتها على سداد ديونها. وعلى الفور، عمدت الدول الدائنة إلى تأليف هيئة دولية (أوروبية بالتحديد) دُعيت «إدارة الدين العام العثماني»، تمكّنت من إمساك مالية الدولة، وشرعت في جباية الضرائب لمصلحتها، وكان من صلاحيتها منح الامتيازات وتوقيع عقود الاستثمار.

ومن بين تلك الامتيازات «البنك السلطاني العثماني» و«شركة حصر التبغ والتنباك» (الريجي). أما البنك السلطاني العثماني فأُسس بأموال فرنسية وبريطانية، ونال الحقّ الحصري في إصدار العملة الورقية وإدارة أملاك الدولة، علاوة على العمل المصرفي الطبيعي. فيما كانت شركة حصر التبغ والتنباك تستولي على 25% من مجمل الاستثمارات الأجنبية في جميع أنحاء السلطنة العثمانية بين الأعوام 1881 و1914. وفي زمن الاحتلال الفرنسي لسورية ولبنان، جرى تجديد امتياز البنك السلطاني العثماني، لكن تحت اسم جديد هو «بنك سورية ولبنان الكبير». ثم غُيّر الاسم إلى «بنك سورية ولبنان» الذي ما زال يعمل، وكانت أغلبية المساهمين في البنك الجديد من الفرنسيين. وقد أدار «بنك سورية ولبنان» مصالح الرأسمال الفرنسي وتوابعه من المستثمرين السوريين واللبنانيين أمثال آل صحناوي وآل فتّال السوريين وآل كتّانة اللبنانيين. لكن، في خمسينيات القرن العشرين، بعد النكبة الفلسطينية مباشرة، بدأ الرأسمال الأميركي يحلّ بالتدريج في محل الرأسمال الفرنسي جرّاء تعاظم قطاعات النفط في الدول العربية التي امتلكت خطوط التابلاين Tapline من السعودية إلى خزّانات الزهراني جنوب مدينة صيدا، وخطوط IPC (شركة نفط العراق) من كركوك إلى حمص فإلى خزانات مدينة طرابلس (راجع: هشام صفي الدين، رجالات الاستقلال: الأوليغارشيون الأوائل، بيروت: المفكرة القانونية، 6/5/2021). مجموع ديون الدولة اللبنانية للمصارف ومؤسسات الإقراض المحلية والدولية يُسمى «الدين العام»، وقد بلغ في أواخر عام 2021 نحو 69 مليار دولار. والآن يحاول شياطين المال الاحتيال على المصطلح، فيغيّرون وصفه القانوني من دين إلى خسائر؛ وهو ما يعني أن المدينين أمثال أصحاب الودائع قد خسروا ودائعهم جرّاء إفلاس الدولة مثل أي دائن لشركة استثمارية، الذي يخسر ديونه، كلها أو بعضها، في حال أفلست الشركة. التوصيف القانوني في هذه الحال مهم جدًا لحسم المجادلة في هذا الأمر: هل هي ديون أم خسائر؟ فإذا اعتُبرت خسائر، وهي ليست كذلك، فالمتوقع توزيع الخسائر على مصرف لبنان والمصارف والمودعين. وإذا اعتُبرت ديونًا، تفرض القوانين على المدين ردّ الديون إلى أصحابها كاملة مع فوائدها، ومع غرامة التأخير أو غرامة الإضرار بمصالح صاحب الدين جرّاء التأخر عن سداد الدين في موعده.

التوصيف القانوني لحال الودائع، مثل التوصيف الجرمي للجرائم، ضروري جداً للسير في إجراءات استعادة أموال المودعين، وتكييف المواد القانونية مع الأوضاع الناشئة، لمواجهة محاولة شطب 69 مليار دولار من أموال المودعين. أي تحميل المصارف والمودعين عقابيل نهب المال العام والخاص. والحقيقة أن العالم لم يعرف دولة، غير لبنان، استدانت وتمادت في الاستدانة، ونهبَ رجالُها مبالغ هائلة من هذه الديون، ثم ها هي تريد أن تُلغي

> بيع بعض عقارات الدولة من الشركات الخاصة خير من تركها للنهابين من قادة أحزاب الأمر الواقع

ديونها كلها من جانب واحد، ورغماً عن أصحاب الديون. والمنطقي أن الدولة التي استدانت من المصارف (أو من مصرف لبنان) التي لم تبخل عليها بالقروض من أموال المودعين، عليها أن ترد تلك الأموال إلى أصحابها كاملة مشفوعة بتعويضات شتى. .. أي دولة «أفلست» أو توقفت عن الدفع أو تعثرت أو صارت مُعسرة تستطيع أن تعيد تكوين أصولها بالتدريج، من خلال بيع جزء من الأراضي التي تمتلكها والمتروكة كمشاع والمهملة تماماً، ومن خلال تأجير مرافق عامة للقطاع الخاص (الخصخصة)، أو بيعها إذا اقتضت الضرورة، مثل الموانئ والمطارات وشركات الاتصالات والطاقة وغيرها، أو أن يُباع جزء من سبائك الذهب المخزّنة في مصرف لبنان في بيروت، وفي خزانة الذهب في فورت نوكس في الولايات المتحدة، والتي يدفع لبنان رسوم تخزين وتأمين عليها. يمتلك لبنان نحو سبعة ملايين أونصة من الذهب، أو 278 طناً، ما قيمته نحو 18 مليار دولار. ويستطيع لبنان بيع قسم من هذا الذهب (تسييل الذهب)، أو رهنه لقاء قروض طويلة الأجل بفوائد مخفضة. ومع أن الإقدام على تسييل جزء من الذهب يثير مخاوف شتّى، ويحتاج إلى قانون يصدره مجلس النواب، إلا أن الذهب كان دائماً نوعاً من الاحتياطي المالي للدولة، وهذه هي قيمته الحقيقية، وليس لأنه كان يعتبر غطاء للعملة، وهذه ليست ذات شأن كبير بعد انتهاء اتفاقية برايتون وودز في 15/8/1971، وانتهت معها قاعدة تثبيت الدولار على الذهب.

أخبرني الصديق والزميل في صحيفة السفير، حسن يوسف، حكاية جرت وقائعها في بلدة شمسطار البقاعية اللبنانية، فقال إن شخصين اقتتلا في ساحة البلدة، وتمكّن أحدهما من إلقاء الثاني أرضاً، وجلس فوقه وراح يوجه اللكمات إليه. وكالعادة هُرع الرجال الموجودون في الساحة لفك التضارب. وحين كانوا يسحبون مَن كان ملقى على الأرض، وينفضون عنه التراب، لاحظوا أنه يحمل مسدساً على خصره تحت قميصه، فقالوا له مندهشين: لو أنك شهرتَ مسدسك لهرب خصمك، وفي أسوأ الأحوال، لو أنك أطلقتَ طلقة في الهواء، لكان ولّى غريمك هارباً. فلماذا لم تفعل؟ فأجاب والجدّية تغمر ملامح وجهه: لا، هذا المسدس مرصود لِـ «ساعة الحشرة»... فقالوا له ساخرين: أثمّة «ساعة حشرة» أكثر من هذه الساعة؟ وساعة الحشرة التي يمر بها لبنان اليوم يفترض أن يبادرها لبنان بما ملكت يداه، كالذهب مثلاً. فلبنان دولة مدينة لا مفلسة، وهو يستطيع أن يعيد تكوين أصوله، ويبدأ في إعادة ديونه تدريجاً للدائنين من بيع جزء كبير من سبائك الذهب المخزّنة والأراضي المتروكة. ولم لا؟

بيع بعض عقارات الدولة من الشركات العقارية الخاصة خير من تركها للنهابين من قادة أحزاب الأمر الواقع المتسلطة التي لا تكفّ عن السطو عليها؛ فتزوّر سنداتها وتحوّلها من ملكية عامة إلى ملكية خاصة، وذلك كله بقوة «السلبطة» والفجور السياسي كما حصل مراراً في مناطق عدة من لبنان، ولا سيما في لبنان الجنوبي في ما عُرف بِـ «الاستيلاء على المشاعات وعلى أملاك المغتربين». وكي لا تُنهَب أملاك الدولة مجدّداً يمكن وضع الذهب والعقارات والمرافق في تصرّف «صندوق استثماري» مستقل عن أجهزة الدولة تديره هيئة من القضاة ورجال المال والأعمال والمحامين وخبراء في الاقتصاد والنقد والاستثمار، وغايته الوحيدة استثمار هذه الموارد بطرائق سليمة، لإعادة تكوين أصول الدولة وسداد ديونها. وإذا تبيّن حقاً وجود غاز وبترول بكميات تجارية في المياه اللبنانية، فإن في الإمكان إيفاء المودعين ما لهم في ذمة الدولة من حقوق، حتى لو جرى ذلك على المدين المتوسط أو البعيد. أما شطب ودائع المودعين وتصفير ديون الدولة على حساب حقوق الناس فدونه خرط القتاد.

(كاتب عربي في بيروت)

كاريكاتير **عماد حجاج**

ماكرون... انتصار بطعم الانكسار

علي أنوزلا

نجح إيمانويل ماكرون بشكل واضح في الظفر بولاية ثانية على رأس الجمهورية الفرنسية، لكنه لم ينتصر، أو حقق انتصارا بطعم الانكسار، لأنه يدين بفوزه لخصومه الذين أعطوه أصواتهم ليس اقتناعا منهم ببرنامجه، وإنما لقطع الطريق أمام منافسته مرشّحة اليمين المتطرّف حتى لا تصل إلى سدّة الحكم. وقد اعترف ماكرون نفسه، في خطاب «الانتصار»، بأن ليس كل من صوّت لصالحه فعل ذلك اقتناعا منه ببرنامجه، وإنما لقطع الطريق على اليمين المتطرّف. وحسب الأرقام التفصيلية التي كشفت عنها نتائج الاقتراع، فإن ثلث من انتخبوا ماكرون لا يحبّونه، وإنما صوّتوا لصالحه مضطرين على مضض، لأنهم وجدوا أنفسهم مجبرين على الاختيار ما بين السيئ والأسوأ!

وعندما نتأمل أرقام هذه الانتخابات نكاد لا نجد منتصرا واحدا، أو منتصرا بارزا، فماكرون فاز في الانتخابات، واليمين المتطرّف نجح في تقوية وجوده داخل المجتمع بعد تحقيقه نتيجة قياسية تاريخية، واليسار الراديكالي أصبح رقما صعبا داخل المعادلة السياسية الفرنسية، من دون أن ننسى فريق المقاطعين، وهؤلاء وحدهم يمثلون نحو 28% من الفرنسيين، أي ثلث المؤهلين للتصويت، وهذه أكبر نسبة امتناع في تاريخ الاستحقاقات الرئاسية الفرنسية تتطلب قراءتها سياسيا، وليس عدديا فقط.

على الرغم من الفوز «الباهر» له في هذه الانتخابات، يبقى ماكرون مجرّد ظاهرة سياسية عابرة داخل الحياة السياسية الفرنسية، هو نتاج حالة الخراب التي ضربت الطبقة السياسية الفرنسية، وقد ساهم هو نفسه طوال سنوات حكمه الخمس الماضية في تفخيخ الأحزاب التقليدية من الداخل، ما دفع الفرنسيين إلى البحث عن بدائل سياسية لدى اليمين المتطرّف واليسار الراديكالي، أو فقدان الثقة في السياسة والسياسيين، والعزوف عن المشاركة السياسية بما أنه لم يعد لمشاركتهم فيها جدوى. نحن أمام مجتمع فرنسي منقسم بشدّة، وهذه حقيقة يدركها ماكرون، فهو يعرف أن فرنسيين عديدين لا يحبّونه، بمن فيهم ممن صوتوا لصالحه عامي 2017 و2022.

هذا كله يجعل ولاية ماكرون الثانية أكثر صعوبة من الأولى، وسيكون عليه، كما قال هو نفسه، ابتكار طريقة جديدة تعطي الأولوية للسياسات التي تعيد بناء علاقات الثقة مع أولئك الناخبين الذين امتنعوا عن التصويت، وأولئك الذين أعاروه أصواتهم لعرقلة مارين لوبان فقط. لكن، لا شيء يضمن أن يصوّت الذين منحوا صوتهم له عقابا لمنافسته، لصالح مرشّحي حزبه في الانتخابات التشريعية المقرّرة منتصف شهر يونيو/ حزيران المقبل. وثمّة احتمال كبير أن تسفر تلك الانتخابات عن خريطة سياسية مبلقنة، يكون ضحيتها حزب الرئيس الفرنسي الذي ظل يهيمن على البرلمان الفرنسي طوال السنوات الخمس الماضية. ولا يستبعد أن تعود فرنسا إلى تجريب حالة التعايش ما بين رئيس جمهورية ورئيس وزراء من حزبين أو كتلتين سياسيتين مختلفين، ما سيجعل رئيس الجمهورية يمشي، طوال ولايته الثانية، مثل بطّة عرجاء. وفي هذه الحالة، سنجد ماكرون «آخر» رئيسا بدون أنانية مفرطة، ولعلّ هذا سيساعده على العودة إلى جادّة التواضع، وليس بالضرورة إلى جادّة الصواب. في تعليقه على فوز ماكرون، قال الزعيم السياسي اليساري الراديكالي، ومرشّح الرئاسة سابقا، جان لوك ميلانشون، إن ماكرون هو أسوأ رئيس منتخب للجمهورية الخامسة، بما أن عدد الفرنسيين الذين صوتوا له لا يتعدون 17 مليون فرنسي، وهو ما يمثل نحو 38% فقط من مجموع عدد المؤهلين للتصويت، وعلى الرئيس الفرنسي، خلال ولايته الثانية، أن يثبت للفرنسيين بأنه ليس سيئًا.

> أدت سياسات ماكرون، وخصوصاً شخصيته المنعزلة، إلى تحقير العمل السياسي

لقد وضع ماكرون، من بين أولويات ولايته الجديدة، إصلاح فرنسا الممزّقة تحدّيا رئيسيا، لتجنّب سقوط البلاد بعد خمس سنوات في يد اليمين المتطرّف أو في الفوضى العارمة، لكن هل يمكن للشخص الذي كان سببا في هذا التمزّق الحاد أن يكون المصلح والمنقذ؟ مع الأسف، لا يمكن أن نعرف الجواب إلا بعد خمس سنوات، وقد يكون قد فات الأوان حينها لإصلاح ما أفسده الدهر!

(كاتب وإعلامي مغربي)

تناقضات ملف سجناء الرأي في مصر

معتز الفجيري

نال عدد من معتقلي الرأي في مصر حريتهم في اليومين الماضيين بعد إفراج السلطات المصرية عن 41 من المحبوسين احتياطياً، بعضهم على ذمة قضايا سياسية، من أبرزهم الصحافي محمد صلاح، والناشطان السياسيان، الحقوقيان وليد شوق وهيثم البنا، والباحث عبده فايد. لكن غيرهم كثيرون ما زالوا محتجزين مدداً طويلة احتياطياً على ذمة قضايا أو من الذين صدرت بالفعل عليهم أحكام. وكان الرئيس عبد الفتاح السيسي قد أشار، في لقائه الإعلاميين، قبل أيام، إلى حاجة البلاد «لحوار سياسي شامل». وقال رئيس حزب الإصلاح والتنمية وعضو المجلس القومي لحقوق الإنسان، محمد أنور السادات، إن «الفترة القادمة في مصر ستشهد مراجعات قانونية وإنسانية للإفراج عن المحبوسين احتياطياً أو المحكوم عليهم ممن ينطبق عليهم شروط العفو». تجد السلطات المصرية نفسها، من حين إلى آخر، في ظرفية تستدعي تقديم بعض التنازلات التكتيكية المحدودة في ملف حقوق الإنسان. وفي الوقت الراهن، تستدعي الظروف الاجتماعية والاقتصادية الخانقة في البلاد بعضاً من هذه التصريحات والإجراءات، لكنّ ثمة شكوكاً في جدواها باقية، بالنظر إلى المؤشّرات المقلقة للحالة الحقوقية اليومية في مصر، التي لا تنمّ عن أي نياتٍ جادّة لانفتاح سياسي أو لتخفيف القبضة الأمنية عن المجتمع.

يصعب إحصائياً تقديم حصر شامل لعدد معتقلي (وسجناء) الرأي في مصر، لكنّ الحديث هنا في ضوء المعلومات والتقارير المتاحة عن مصادرة حرية عشرات آلوف من المصريين ممن صدرت ضدهم أحكام تشوب إجراءاتها شبهات التسييس وعدم العدالة، أو كثر غيرهم من المحتجزين على ذمّة التحقيق في قضايا ذات طبيعة سياسية تتعلق بالنشاط السياسي أو التعبير عن الرأي. يربك النظام المعتقلين والسجناء وأسرهم ومحاميهم بتعدّد القضايا المثارة ضدهم، فيلجأ إلى ما بدأ يعرف في مصر بـ«تدوير المعتقلين»، في إشارة إلى تعمّد السلطات المصرية ضمّ المحتجزين لقضايا جديدة من حين إلى آخر، لإطالة أمد الاحتجاز، تحايلاً على القيود الإجرائية والقضائية. وفي هذا السياق، تحوّل إجراء الحبس الاحتياطي إلى عقوبة في حد ذاتها. فمثلاً، الناشط وليد شوقي، الذي أفرج عنه مساء الثلاثاء، قضى في الحبس أكثر من ثلاث سنوات ونصف سنة على ذمة قضايا متعدّدة. وأخيراً، تلجأ السلطات، بشكل منهجي، إلى تضمين معتقلي الرأي في قضايا ذات علاقة بالإرهاب من دون أسانيد لإثارة مثل هذه الاتهامات. فعلى سبيل المثال، يقبع أستاذ العلوم السياسية في جامعة الإسكندرية، أحمد التهامي، في الحبس الاحتياطي منذ يونيو/ حزيران 2020، متهماً بنشر أخبار كاذبة والانتماء إلى جماعة إرهابية. ولم تحظ قضيته بالاهتمامين، الدولي والمحلي، المطلوبين، في ظل امتلاء السجون بالسياسيين وأصحاب الرأي واكتظاظها. وبالنظر إلى خريطة المفرج عنهم من حين إلى آخر خلال السنوات الثلاث الأخيرة، يمكن الوصول إلى استنتاجات أولية تساعد على تفسير مسارات تعامل النظام المصري مع ملف المعتقلين وتناقضاته.

الاستنتاج الأول، أن استجابة السلطات كانت أسرع في حالات المصريين مزدوجي الجنسية، شرط ممارسة الدول التي يتمتع المعتقلون بجنسياتها ضغوطاً مباشرة على النظام، وهو الأمر الذي حدث في قضايا الصحافي محمد فهمي، والناشطين محمد سلطان وإبراهيم حلاوة وآية حجازي ومحمد عماشة، وأخيراً رامي شعث. وقد يستفيد الناشط علاء عبد الفتاح من هذا المخرج، إذا ما تدخلت المملكة المتحدة، التي حصل على جنسيتها أخيراً، بجدّية في قضيته. وكانت الحكومة قد قنّنت هذا المخرج، عندما أصدر السيسي قراراً بقانون في نوفمبر/ تشرين الثاني 2014 يجيز تسليم الأجانب الذين على ذمّة قضايا لدولهم. الاستنتاج الثاني أن الضغوط الدولية المباشرة، من مستويات سياسية رفيعة المستوى في البلدان الغربية، حقّقت نتائج حاسمة لبعض المعتقلين، وخصوصاً إذا كان هناك تهديد مباشر لمصالح اقتصادية وعسكرية ثنائية، أو إن أتت هذه الضغوط من دول يحرص النظام المصري على وجود علاقات دبلوماسية طيبة معها. لكن مثل هذه الضغوط المباشرة رفيعة المستوى تحدث قليلاً، ويصعب تكرارها، خصوصاً مع تزايد أعداد المعتقلين في مصر بمستويات كبيرة ومتجدّدة.

الاستنتاج الثالث، أن النظام يتّجه، من وقت إلى آخر، إلى تسوية ملفات المعتقلين المنتمين إلى الإعلام والمجتمع المدني، وحركة حقوق الإنسان، خصوصاً في مرحلة الحبس الاحتياطي، وقبل إصدار أحكام قضائية ضدهم. تحظى هذه الفئات، عموماً، بأولوية في الاهتمام الدولي، نظراً إلى وجود منابر وآليات في العلاقات الدولية والمنظمات الدولية الحكومية، تهتم بالعمل على حمايتهم. وأحياناً تكون هناك جهود دولية منظّمة، تهدف إلى الإفراج عن قوائم محدّدة لهؤلاء المعتقلين وتحقق نتائج، لكن الضغوط الدولية والوساطات الداخلية تتضافر، أحياناً كثيرة، بشكل تراكمي، فتدفع النظام، في أوقاتٍ تبدو حرجة له، لأسباب خارجية أو داخلية، للإفراج عن مجموعات من هؤلاء المعتقلين، لامتصاص هذه الضغوط، أو تجميل صورته دولياً أو التخفيف من الاحتقان الاجتماعي داخلياً. وقد حقّقت بالفعل منظمات حقوق الإنسان المصرية والدولية، التي لجأت إلى تشكيل تحالفٍ حقوقيٍّ قوي عابر للحدود، نجاحات في السنوات الخمس الأخيرة في توظيف هذه المنابر، على الرغم من الظروف الدولية والإقليمية الصعبة التي تهمّش من قضايا حقوق الإنسان في العلاقات الدولية، خصوصاً مع دولةٍ لها ثقلها السياسي وأهميتها الأمنية مثل مصر. وقد ساهم الدفع بملف حقوق الإنسان على المستوى الدولي في السنوات الأخيرة في تشجيع الأطراف المحلية المعتدلة وتحفيزها على محاولة لعب أدوار وساطة وإقناع السلطات بتسوية بعض من هذه القضايا. الاستنتاج الرابع أن مساحة تسامح السلطات الحاكمة مع قضايا المعتقلين من ذوي الاتجاهات السياسية أقلّ كثيراً، خصوصاً بالنسبة إلى شخصيات وتياراتٍ يمثل نشاطها مجالاً محتملاً لإيجاد بدائل سياسية، خصوصاً وسط الشباب.

> استمرار السياسات السلطوية للنظام، ورفضه إحداث انفتاح في الحريات، سيؤدّيان إلى استمرار الاعتقال التعسفي

يتعلق الاستنتاج الخامس والأخير بالتشدّد تجاه معتقلي جماعة الإخوان المسلمين ومن في دائرتهم، ولا يبدو أن هناك أفقاً قريباً للتخفيف عن أوضاع هؤلاء في ظل الدعاية السياسية المباشرة التي يبثها النظام يومياً ضد «الإخوان» والمحيطين بهم مباشرة، والتي تلعب فيها الدراما الرمضانية حالياً دوراً بارزاً. ويبدو أن السلطة الحاكمة لا تملك سوى الاحتماء بسردية إنقاذ مصر من مؤامرات الإخوان المسلمين، خصوصاً في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمصريين في الوقت الحالي. في هذا السياق، رفضت السلطات المصرية التجاوب مع إعلان معتقلين سياسيين من جماعة الإخوان المسلمين ومن خارجها، عبر أسرهم أو في رسائل مسرّبة من السجون، عن مبادراتٍ ذات هدف إنساني تدعو السلطات المصرية إلى الإفراج عن هؤلاء المعتقلين والسجناء، خصوصاً الذين لديهم ظروف صحية حرجة، مع التعهد بالتوقف عن النشاط السياسي. وبحسب شهادة عبد الله حداد، نجل القيادي الإخواني المحبوس عصام حداد، المنشورة في موقع مدى مصر في 24/ 11/ 2021، فهذه المبادرة التي كانت في تقديره يمكن أن تكون «بذرة إصلاح وتضميد جراح مجتمعية»، كان يمكن أن يتسع نطاقها إذا سمح بالتواصل بين المعتقلين داخل السجون المصرية.

في ظل استمرار جمهورية الخوف، سيحل معتقلون جدد محل المعتقلين والسجناء الذين بُذلت كل المساعي الدولية والوساطات الداخلية للإفراج عنهم، وستتواصل هذه الدائرة المفرغة إلى أن تحدُث تطورات داخلية أو دولية جديدة تدفع النظام إلى تغيير النهج السياسي الداخلي، ليس بالضرورة في اتجاه الانفتاح الديمقراطي، لكن القبول بمساحة محدودة من الاختلاف السياسي، وضمان الأمان الشخصي والحق في الحياة للمختلفين.

(أكاديمي وحقوقي مصري)

المسؤولون عن نفخ التطرّف... فرنسا نموذجاً

أرنست خوري

أقصر الطرق إلى فهم ظاهرة تمدُّد اليمين المتطرّف والشعبوية في العالم، ردّه إلى «الظروف الموضوعية» التي تعود إلى انفجار الهويات في العقود الثلاثة الماضية. هو أقصر الطرق لكنه ليس الوحيد الذي يوصل إلى توزيع عادل للمسؤوليات عن هاتين الظاهرتين. وإن كان بريكست (2016) يصلح لأن يكون منعطفاً معاصراً لتوثيق صعود الشعبوية واليمين المتطرّف بدرجاته المتعددة التي تعرف ذروتها مع الفاشيين الجدد، وقد ساهم في تبلور الظاهرة الترامبية وتفرعاتها مع بولسونارو البرازيلي ومودي الهندي، فإنه وجب التنبه إلى أن كل فاشية شعبوية بشكل عام، بينما ليست كل شعبوية فاشية، وذلك درءاً للمبالغة في الخلط بين المفهومين واستسهال استخدام المصطلحين، وما يجره ذلك من تخفيف من وطأتهما وخطرهما.

مناسبة الحديث تجاوُز شعبية رمز اليمين المتطرف في فرنسا مارين لوبان عتبة الأربعين في المائة من أصوات الناخبين قبل أيام. حدث يدخل في سياق عالمي لصعود التطرف من جهة، مع أن له خاصية فرنسية ذاتية لا تخطئها عين. في السياق الأول، لا يمكن فصل ازدياد شعبية فاشيي آل لوبان من 0,75 في المائة من الأصوات لجان ماري في انتخابات 1974 إلى 42 في المائة لمارين في 2022، أي في غضون 48 عاماً فقط، عن الظاهرة العالمية للمد المتطرف. لكن الملمح المحلي لهذه القفزة يصعب أن ينافسه عامل آخر. ولتقدُّم اليمين المتطرف والشعبويين هذا العام، من خلال المرشحين الثلاثة لهذين التيارين (مارين لوبان وإريك زيمور ونيكولا دوبون-إنيان) علاقة عضوية بضمور حزبَي الاعتدال الكلاسيكي للسياسة الفرنسية: اليمين الديغولي بالمسميات العديدة لأحزابه (اسمهم اليوم الجمهوريون) واليسار الاشتراكي. تياران أعطيا فرنسا ـ الجمهورية الخامسة حصانة ما ضد الارتماء في أحد الحضنين الأميركي أو السوفييتي، ووفرا لها نموذجاً من دولة الرعاية في المعيشة، والليبرالية في السياسة والاجتماع والرأسمالية غير المتفلتة في توحشها. تداول الحزبان الكلاسيكيان الحكم طيلة سنوات الجمهورية الخامسة حتى وصل الشاب إيمانويل ماكرون إلى الرئاسة في 2017، وعلى لسانه برنامج انتخابي وحيد بتنويعات عديدة: القضاء على اليمين الديغولي واليسار الاشتراكي. اختراع تيار جديد لا هو وسط ولا يمين ولا يسار. شيء صار يسمى «الماكرونية»، يقوم على نظرية قديمة في السياسة الأميركية اسمها «الأحزاب التي تلتقط أي شيء» catch all party مع الاستعانة برموز مخضرمة تنتمي إلى معسكرات اليمين واليسار والوسط، ووجوه أخرى شابة غالباً ما تكون آتية من العالم نفسه الذي خرّج ماكرون: كوكب الأعمال والمصارف والأثرياء. فرنسا القديمة برأي ماكرون انتهت، مثلما أن دونالد رامسفيلد سبق له أن نعى أوروبا العجوز وفرنسا في القلب منها. ولأن السياسة تلفظ الفراغ، تمكن الشاب من ملء جزء واسع من الخريطة بعد خلوها من الديغوليين والاشتراكيين. لكن «الجمهورية إلى الأمام» كان باهتاً وعاجزاً عن الاستحواذ على كل شيء، والطبقة الوسطى وتلك التي تميل إلى الجزء المترف من هذه الطبقة، والبيئة الليبرالية التي يأتي منها ماكرون وصحبه، كلهم لم يسمحوا للرجل ولحزبه ببلورة خطاب ينافس الفاشيين تطرفاً، ولا أن يغازل اليسار الراديكالي من ورثة الشيوعيين في حزب جان لوك ميلانشون. هكذا، أدى قتل اليسار واليمين المعتدلَين بسبب أخطاء قيادتيهما أولاً، وعلى يد الماكرونية ثانياً، إلى تغذية ميل شعبي وازن لتجريب التطرف والراديكالية: الأول يميناً والثانية يساراً.

لحسن الحظ أن التاريخ لا يسير في خط بياني مستقيم دوماً، حتى ولو شُبه لنا ذلك. نادبو اليسار واليمين، والسياسة عموماً، كثر في فرنسا، ومتوقعو وصول الفاشيين إلى الحكم في انتخابات 2027 أكثر منهم. لكن هؤلاء ينسون أن الخط البياني المستقيم والاستناد إلى الإحصائيات لوحدها، ينتميان إلى عالم الرياضيات لا السياسة والمجتمع، وأن الأمزجة الشعبية في المجتمعات الحرة والديمقراطية لا تعترف بالحتميات التاريخية. اليمين المتطرف والشعبوية ليسا قدراً لا مفر منه.

جوع وسلاح

مروان قبلان

على نفسها وإخوتها جنت براقش

علي العبدالله

اختارت أنظمة عربية خليجية التحالف مع الكيان الصهيوني، لمواجهة الخطر الإيراني على خلفية انكشافها أمنيا أمام النزعة التوسعية الإيرانية، في ضوء تراجع الاهتمام الأميركي بالمنطقة؛ واحتمال العودة إلى «خطة العمل الشاملة المشتركة» حول برنامج إيران النووي ورفع العقوبات الأميركية عن النظام الإيراني، وما يتيحه له من فرص وإمكانات عبر العودة إلى السوق النفطية وتحرير مليارات الدولارات المجمّدة بالعقوبات الأميركية؛ تسمح له بتمويل برامجه في صناعة الأسلحة، الصواريخ البالستية والطائرات المسيّرة بشكل خاص، والتوسّع في قدراته النووية، وتعزيز قدرات أذرعه في دول عربية وغير عربية، وتعظيم قدرته على التدخل في شؤون دول المنطقة وتكريس حضوره المهيمن فيها.

كشفت اللقاءات الثنائية والاجتماعات الموسّعة هرولة هذه الأنظمة نحو الكيان الصهيوني، والتسليم بتصوّراته وخططه التي تجعل منه قائدا شرعيا للهيكل الأمني الشرق أوسطي الجديد المزمع تشكيله. لخص وزير خارجية هذا الكيان، يئير لبيد، بعد الاجتماع السداسي في النقب، ما تمخّض عنه الاجتماع العتيد بقوله: «اتفق المندوبون على تطوير منتدى دائم، كخطوة نحو بناء هيكل إقليمي جديد قائم على التقدّم والتكنولوجيا والتسامح الديني والأمن والتعاون الاستخباراتي. هذه البنية الجديدة، القدرات المشتركة التي نبنيها، ترهب أعداءنا المشتركين وتردعهم، وفي مقدمتهم إيران ووكلاؤها»، درج الإعلام على تسمية الهيكل المقترح بـ «الناتو الشرق أوسطي الصغير»، هرولة من دون اعتبار لبقية المعطيات التي تفيد بأن للكيان الصهيوني أطماعا وطموحا للهيمنة على دول الإقليم، وذلك فيما يزحف الاستيطان ويتصاعد في أراضي الضفة الغربية، وبات عدد المستوطنين 620 ألفا يعيشون في أكثر من مائتي مستوطنة؛ والاقتحامات اليومية للمسجد الأقصى والسعي إلى تقديم الضحايا داخله ومسيرة الإعلام وترويج فكرة تقسيمه، كما حصل مع الحرم الإبراهيمي في الخليل، والعمل على تهويد مدينة القدس وطرد الفلسطينيين منها، وقتل الفلسطينيين خارج نطاق القانون، عينة عن طبيعة هذا الكيان وتوجهاته السياسية العدوانية والإحلالية وإنكاره الحق الفلسطيني، ما يجعل الاتفاق والتحالف معه غطاءً سياسيا لهذه الممارسات العدوانية، وطعنا في شرعية النضال الفلسطيني من أجل التحرّر والاستقلال. استغلّ الكيان الصهيوني مأزق هذه الأنظمة الذي ترتب على فشل رهانها على حماية مستعارة ومشتراة بالبترودولار والاستثمارات الضخمة في الولايات المتحدة بوضع مقدّرات هذه الأنظمة في خدمة مشاريعها وشركاتها، وزاد في تعميق هواجسها ومخاوفها من الخطط والبرامج الإيرانية؛ وعزف على وتر الهواجس والمخاوف المشتركة من العدوانية الإيرانية، وقدّم عينة عن قدراته في عرقلة خطط النظام الإيراني وبرامجه، اختراق الأمن الإيراني بقتل علماء إيرانيين في مجال الذرّة وسرقة أرشيف البرنامج النووي الإيراني، وتنفيذ هجمات سيبرانية دمّرت منشآت نووية وعسكرية تقليدية، وملاحقة الانتشار الإيراني على الأراضي السورية، لإعطاء انطباع قوي بشأن جدوى التحالف معه، والركون إلى قدراته الردعية، وتسليم القيادة والتخطيط له.

إعادة النظر في التصورات والخطط والبرامج جزء من الإدارة الناجحة للمصالح وحمايتها، وهذه الإعادة واجبة وضرورية في حال حصول تحوّلات في توازن القوى الإقليمي والدولي تؤثر على هذه المصالح، الأمن والاستقرار بشكل رئيس، أو تهدّدها، لكن هذا لا يجعل من التصورات والخطط والبرامج الجديدة صحيحة بالضرورة، كما هو حال تصوّرات وخطط وبرامج الأنظمة الخليجية التي اندفعت نحو التحالف مع الكيان الصهيوني، ووقعت معه اتفاقيات أبراهام. الواقع أن بعض هذه الأنظمة لم يكتف بالتطبيع والتحالف، بل ذهب بعيدا في تبنّي رؤى الكيان وتصوّراته الاستراتيجية والانخراط معه في علاقات أمنية وعلمية واقتصادية وتجارية ومشاريع بنى تحتية بالمليارات، فهذه الخطط والبرامج تفتقر إلى أسس منطقية؛ إذ لا يمكن أن يكون التحالف مع الكيان الصهيوني، صاحب التوجه الاستعماري التوسعي، خيارا منطقيا ومعقولا، فتحالفه مع هذه الأنظمة وظيفي يسعى، من خلاله، إلى اختراق جدار الرفض الشعبي العربي لكيانه، عبر تمثيله دور القوة الحامية لأمن هذه الأنظمة واستقرارها، لو كانت نيته صافية وتوجهه إلى التحالف صادقا، وحرصه على أمن المنطقة واستقراره أكيدا لبدأ بقبول حل الدولتين وأعطى الفلسطينيين حقوقهم المشروعة كما حدّدتها قرارات الشرعية الدولية، لكنه يراوغ ويريد من المناخ الذي يشيعه التحالف أن يلغي الحق الفلسطيني، ويهيل التراب على نضال شعب امتد عقودا، قدّم فيه الشهداء، ودفع أثمانا باهظة في حياته وعيشه واستقراره، فالتصورات والخطط والبرامج الجديدة بحاجة إلى دراستها والتدقيق في بنودها وجدواها لاكتشاف مدى منطقيّتها ودقتها.

وقد زاد الطين بلة تبرّع مثقفين وكتاب للدفاع عن هذه التصورات والخطط والبرامج وتزيينها وترويجها، مثل فواز جرجس الذي وصف التحرّك نحو تحالف إقليمي في مقالته «هل تشرق شمس الشرق الأوسط من جديد؟»، في موقع قنطرة يوم 2021/10/15، بـ«إعادة ضبط سياساتها الخارجية واستعادة العلاقات مع جيران مُبعَدين»، ورأى فيها إمكانية «نزع فتيل الخصومات الإقليمية»، وبرّر ما يحصل بقوله «ليس من المستغرب في مثل هذه الظروف أن يسجّل الحوار الإقليمي والدبلوماسية عودة قوية. ويدرك أغلب الحكام الحاليين أن أمن النظام يعتمد على تلبية احتياجات السكان أكثر من اعتماده على التحريض الطائفي وكراهية «الآخر»، قول فيه رياءٌ كثير، إذ لو كان أغلب الحكام الحاليين يدركون أن أمن النظام يعتمد على تلبية احتياجات السكان أكثر من اعتماده على التحريض الطائفي وكراهية «الآخر»، كما يقول، لكانوا غيّروا مقارباتهم للملفات الداخلية، واحترموا المواطن، وأقرّوا بحقه في الاعتراض والاختلاف في الرأي مع سياساتهم. نموذج آخر لترويج التوجه الجديد، جسّدته مقالة إنجي مجدي «هل تنجح دول الخليج في إعادة صياغة الشرق الأوسط؟»، في «إندبندنت عربية» (2022/4/16)، طغت المراوغة على المقالة، عبر عرض ما قيل عن التحرّك في مقالات لكتاب آخرين، والاكتفاء بعرض ما قاله مؤيدون للتحرّك فقط، عرضت لمقالة بحثية نشرتها مجلة «معهد النشر الرقمي» في بازل في سويسرا، كتبها حسين أبو بكر ونير بومس بعنوان «العروبة؟ النضال من أجل نموذج جديد في الشرق الأوسط»، وتشير إلى محور جديد صاعد في المنطقة أطلق عليه «محور النهضة»، وهو المعسكر الذي يتبنّى التحديث، ويعدّ السياسة العرقية والطائفية تهديداً وجودياً. ففي مواجهة «محور المقاومة» الذي تقوده عناصر متشدّدة من كل من الشيعة والسنة، يأتي «محور التغيير/ النهضة» الجديد برؤيةٍ بديلةٍ تسعى إلى تغيير وجه الشرق الأوسط، وتمثله مجموعة من الجهات الفاعلة، بقيادة دول في الخليج تعتبر التشدّد تهديداً وجودياً، وتقدّم رؤية بديلة، تسعى إلى تغيير وجه الشرق الأوسط. واعتبرا أن اتفاقيات أبراهام، الموقعة في سبتمبر/ أيلول 2020، ساعدت في إلقاء الضوء على ذلك الخطاب الجديد الذي يسعى إلى إعادة تعريف المنطقة، بإسقاط صفة العروبة عنه وتحويله إلى مشاع عبر «خلجنته»، أي طبعه ببصمة الأنظمة الخليجية المذكورة. أصبح من الواضح أنها، نظرة التغيير، شكّلت معسكراً جديداً يتحدّى ويغير السياسة العربية والشرق أوسطية. وفق كاتبي المقالة، المدن الخليجية الجديدة والحديثة «الكوزموبوليتانية» أصبحت المقرّ الحالي للعصر الذهبي، إنها ليست مراكز حضرية منتظمة، لكنها جوهر تجربة تسعى إلى بناء هوية وطنية عالمية. ا. من دون تلميح أو إشارة إلى الحيثيات التي استدعت المقاومة، وبرّرت نهجها المتمثل في المظلوميات، وأولها مظلومية القرن العشرين، المظلومية الفلسطينية، وأنه ما لم تحلّ هذه المظلوميات، ستبقى المنطقة عرضة لهزّات عنيفة، ويبقى التوتر وعدم الاستقرار قائما، وهذا يفتح الباب للتشدّدين، القومي والديني. اللافت أن هذه التصوّرات لا تقارب التشدّد والتطرّف الصهيونيين وزحف المستوطنين، المدعوم من سلطات الكيان الغاصب، على الأراضي الفلسطينية وانتهاكهم حقوق الشعب الفلسطيني في الحرية والسيادة الوطنية. عينة ثالثة لا تعارض التوجه الجديد، ولكنها تدفعه باتجاه معين، سعيا وراء تعزيز الدور المصري في التشكيل الجديد، طرحه السفير المصري السابق، رمزي عز الدين رمزي، في مقالته «من أجل نظام أمني شرق أوسطي يحفظ المصالح العربية»، في صحيفة الشرق الأوسط (2022/4/17)، ميز فيها بين مجموعتين لنظم الأمن الإقليمي الأولى شاملة وتعاونية، بمعنى أنها تشمل جميع الدول الإقليمية، وتتعامل مع المسائل العسكرية والاقتصادية والإنسانية، كما هو الوضع بالنسبة لـ «منظمة الأمن والتعاون» في أوروبا، و«آسيان» في جنوب شرقي آسيا، والثانية تأتي في شكل ترتيب سياسي عسكري، أي حلف عسكري، مثل «الناتو»، يهدف إلى مواجهة خصوم محتملين. ويختار المجموعة الأولى «مصلحة العرب هي في إقامة نظام أمني شامل مبني على التعاون المشترك، يتضمّن آلية لحل النزاعات، تضمن استقرار المنطقة في الأمد الطويل»، لأنها قائمة على توازن المصالح ولا تسمح بهيمنة طرف على الآخرين. في الختام، لا يمكن القبول بتشكيل هيكل أمني إقليمي على حساب المصالح الوطنية. لذا لا بد من وضع محدّدات ومراحل لقيامه، بحيث يبدأ بتشكيل هيكل أمني عربي يتلوه الولوج إلى تشكيل هيكل أمني لمنطقة الشرق الأوسط مع دول الجوار الإقليمي باستثناء إسرائيل، كي نضمن وزنا ودورا للدول العربية في هذا التشكيل، وربط بنود نظامه الداخلي بتحقيق المصالح العربية، وأولها حق الفلسطينيين في دولة مستقلة كاملة السيادة، وربط إشراك إسرائيل في الهيكل العتيد بموافقتها على قيام دولة فلسطينية على حدود 1967.

(كاتب سوري)

> لا يمكن القبول بتشكيل هيكل أمني إقليمي على حساب المصالح الوطنية. لذا لا بد من وضع محدّدات ومراحل لقيامه

> لا يمكن أن يكون التحالف مع الكيان الصهيوني، صاحب التوجه الاستعماري التوسعي، خياراً منطقياً ومعقولاً

من يثق بالانتخابات التونسية بعد اليوم؟

سالم لبيض

من مفارقات السياسة في تونس المعاصرة أن يتضمّن العدد نفسه من الجريدة الرسمية للبلاد التونسية (الرائد الرسمي)، الصادر يوم 22 أبريل/ نيسان 2022، قرارات الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات المتعلّقة بالتصريح بالنتائج النهائية للانتخابات البلدية الجزئية في عدد من الدوائر في ولايات مختلفة من الجمهورية التونسية، والمرسوم الرئاسي عدد 22 لسنة 2022 الذي يعلن عن وفاة تلك الهيئة، واستبدالها بهيئة أخرى مستنسخة، ليس لها من نظيرتها الأولى سوى الاسم، يحدّد تركيبتها رئيس الجمهورية قيس سعيّد، ويعين أعضاءها ويسمّي رئيسها ويمنحه امتيازات وزير. لم يشرح رئيس الجمهورية التونسية الأسباب والحجج والبراهين التي دفعته إلى حلّ هيئة منتخبة من مجلس نواب الشعب، طبقا لما جاء في القانون الأساسي عدد 23 لسنة 2012 المتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وما ورد في الفصل عدد 126 من الباب السادس من الدستور التونسي لسنة 2014 الذي يؤمّن تلك الهيئة على «إدارة الانتخابات والاستفتاء وتنظيمها، والإشراف عليها في جميع مراحلها، وتضمن سلامة المسار الانتخابي ونزاهته وشفافيته»، و«تتركّب من تسعة أعضاء»، في خرق لما جاء في الفصل عدد 5 جديد من المرسوم الرئاسي الذي يحدّد أعضاء الهيئة بسبعة أفراد.

رأى المشتغلون بالشأن العام الانتخابي أن قرار الرئيس سعيّد تجريد هيئة الانتخابات من استقلالها عن السلطة التنفيذية، وإدخالها بيت الطاعة الرئاسية يمثّل نكران جميل من الرئيس نفسه، فتلك الهيئة هي التي أشرفت على الانتخابات الرئاسية لسنة 2019 التي فاز فيها سعيّد في دورة أولى بـ 18,40%، وهي من أمّن له فوزه النهائي في الدورة الثانية 72,71%، وهو المرشّح المستقل الذي لا يملك مكنة انتخابية ورقابية للوضع الانتخابي وانحرافاته المحتملة. ما يجعل دوافع الرئيس في التخلص من تلك الهيئة وشكوكه في نزاهتها وحرفيّتها مجرّد أسباب واهية لا صحّة ولا مصداقية لها، إلا أن يكون الرئيس يرغب في الهيمنة على الجهاز الانتخابي وإعادة إنتاج التجربة الانتخابية التي تؤمّن فوزه في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وفوز أنصاره في الانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها يوم 17 ديسمبر/ كانون الأول من هذه السنة، على قاعدة نظام انتخابي يوضع على مقاسهم، بالطريقة نفسها التي كانت تجري فيها الانتخابات في زمني الرئيسين السابقين، الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي، فقد كانت نتائجها معلومة لدى دوائر الحكم والنفوذ قبل تنظيمها. ولو كانت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات تخضع للوصاية السياسية أو يقع التحكّم فيها من بعض الأحزاب، كما يدّعي أنصار الرئيس ومريدوه، لكانت أمنت نصر مرشّح حزب حركة النهضة، عبد الفتاح مورو، الفائز الأول في الانتخابات التشريعية التي جرت بالتوازي مع الانتخابات الرئاسية سنة 2019، أو ساعدت على فوز مرشحّ حزب قلب تونس، نبيل القروي، الذي فاز بالمرتبة الثانية، أو وفّرت أسباب نجاح رئيس الحكومة الأسبق يوسف الشاهد، أو وزير الدفاع الأسبق، عبد الكريم الزبيدي، المدعومين من أحزاب منبثقة عن حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحلّ ولوبياته المالية وأذرعه الإعلامية ودولته العميقة. ذلك أن نتائج الانتخابات كانت خاضعةً لرقابة شعبية مباشرة ودقيقة، عن طريق المراقبين والملاحظين الذين يرافقون العملية الانتخابية، انطلاقا من مكاتبها المحلية وصولا إلى هياكلها المركزية، الأمر الذي لا يسمح بتزوير محتويات الصناديق، كما كان الشأن زمن دولة الاستبداد، إلا إذا كانت التأثيرات الجانبية المالية والدينية غير القانونية خارج مراكز الاقتراع ومكاتب التصويت التي لا تتحكّم فيها هيئة الانتخابات تمثل نوعا من التزوير.

وتعكس الفسيفساء السياسية والحزبية، التي لا تتسع هذه المقالة لاستعراضها لكثرتها، وزيّنت المجلس الوطني التأسيسي ومجلس النواب الذي أفرزته انتخابات 2014 ونظيره لسنة 2019 والمجالس البلدية المنبثقة عن انتخابات 2018، شفافية الانتخابات التونسية المتواترة ونزاهتها بإقرار من جمعيات المجتمع المدني والمنظمات الدولية المتابعة لها وفق ما جاء في تقارير كثير من تلك الجمعيات والمنظمات. أما الأحزاب السياسية فقد عبّرت عن قبولها تلك النتائج والتحاق الفائزين من قوائمها في المجالس التشريعية والبلدية بعد استيفاء الطعون والتقاضي. ولا أحد يستطيع أن ينكر اليوم حقائق التاريخ التي صنعتها الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات، بأن مكّنت كل ألوان الطيف السياسي من أقصى اليمين (السلفيون) إلى أقصى اليسار (التروتسكيون) وما بينهما من تشكيلاتٍ سياسيةٍ من حقهم في المشاركة والترشّح والفوز وفق تمثيليتهم الشعبية وانضباطهم القانوني، وجعلت من اليساري الماركسي والقومي العربي والمنتمي إلى الإسلام السياسي والدستوري والليبرالي والحقوقي والنقابي، رغم اختلافاتهم السياسية والحزبية وعداواتهم الأيديولوجية ومعاركهم التاريخية، يجلسون جنبا إلى جنب في المجالس التشريعية والنيابية 2011-2021، والبلدية 2018، ويحوّلون خلافاتهم «الدموية» إلى صراعات سياسية سلمية، على قاعدة ومبدأ التداول السلمي على السلطة الذي أقرّته نصوص البرلمان غير المنتخب، المعروف بالهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي لسنة 2011، والدستور التونسي لسنة 2014.

ومن مزايا هيئة الانتخابات التونسية أن يترأسها يساري مثل كمال الجندوبي ويعلن من أعلى منبرها سنة 2011 فوز الإسلاميين بأغلبية مقاعد المجلس الوطني التأسيسي وهم خصومه الأيديولوجيون وأعداؤه التاريخيون، أو يقودها حقوقي مثل شفيق صرصار، ويعلن سنة 2014 فوز الباجي قائد السبسي وحزبه نداء تونس، سليل الحزب الدستوري الذي انتهك الحقوق والحريات إبّان حكم الدستوريين 1956-2011.

في محاضرة ألقاها قيس سعيّد ضمن سمنار الذاكرة الوطنية حول تجربة الباجي قائد السبسي الرئاسية بمؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات سنة 2017، ونشرت في الجزء الثامن من كتاب مرصد الثورة التونسية (جانفي 2022 ص 29) جاء: «الاستفتاءات أداة من أدوات الدكتاتورية المتنكّرة، فهي تتنكّر تحت الاستفتاء، وقلت في كثير من المناسبات للطلبة أتمنى أن أعيش يوما واحدا أرى فيه استفتاء سلبيا بأحد البلاد العربية بأن يقول الشعب لا، لماذا يقول الشعب لا في هولندا وفي فرنسا وفي بريطانيا وفي سويسرا، أما في بلادنا العربية فالرقم الذي كان معهودا 99,99 بالمائة أصبح اليوم أقلّ بقليل من 80 بالمائة هو نوع من الانتخاب غير معلن لرئيس الدولة هو ليس استفتاء حول المشروع ولكن استفتاء حول صاحب المشروع».

يبدو أن حلم سعيّد الجامعي تحوّل إلى حقيقة على يد سعيّد الرئيس الذي قرّر إجراء استفتاء على المشروع وصاحبه يوم 25 يوليو/ تموز 2022، وسيرى حلمه بسلبية الاستفتاء في البلاد العربية يتحقق بعد أن قاطع الاستشارة الوطنية التي نظمها على مدى شهرين ونصف الشهر 95% من التونسيين. يقف الرئيس سعيّد أمام امتحان حقيقي، فإما أن يكون وفيا لمبادئه وأفكاره التي كان لقّنها لأجيال من الطلاب والمهتمين حول النزاهة والشفافية والحياد وسيادة القوانين واحترام الدساتير وإقامة العدل والتعبير الحقيقي عن إرادة الشعب، أو أن يكون، بعد توليه الرئاسة، كغيره من رؤساء عرب كان يصفهم بالمستبدّين والدكتاتوريين، ويزدري تمسّكهم بالسلطة بكل الوسائل القانونية وغير القانونية، فإن هو اختار المبادئ والقيم والمثل السامية، بعد صحوة ضمير يترجمها الاعتراف بالاختلاف والتعدد السياسي الذي هو من ديناميكية المجتمع وحيويته وتنوعه، سيكون للمناسبات الانتخابية المزمع والمطلوب تنظيمها معنى سياسي، وستحظى بالمشاركة السياسية الواسعة من كل القوى والشرائح الشعبية والأطراف السياسية المعبّرة عنها، المعنية بالشأن العام وممارسة حقها في الحكم عن طريق التداول السلمي. أما إذا تمسّك بمشروعه الهلامي ورغبته الجامحة في الحكم واختزال الدولة والمجتمع في الأنا الملهم الرئيس الحاكم الناطق الوحيد باسم الشعب وفق اعتقاده، فإن لا أحد سيثق بعد اليوم في الانتخابات التونسية التي كانت، إلى وقت قريب، من أيقونات الانتخابات في العالم، وسيكون تعيين وزير لدى رئيس الجمهورية على رأس هيئة الانتخابات مدخلا إلى مرحلة صعبة وغامضة من التاريخ السياسي التونسي، سيحتاج التونسيون إلى وقت طويل لإزالة آثارها السلبية على حياتهم وحياة أبنائهم، بعد أن تكون قد انعكست سلبا على مجالات الحياة كافة.

(وزير تونسي سابق)

> سيكون تعيين وزير لدى رئيس الجمهورية على رأس هيئة الانتخابات مدخلاً إلى مرحلة صعبة وغامضة من التاريخ السياسي التونسي

> دوافع سعيّد في التخلص من هيئة الانتخابات وشكوكه في نزاهتها لا صحّة ولا مصداقية لها

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads